القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الجمعة-السبت، 25-26 آب/أغسطس 2023

في التقرير:

- **هولندا: غانتس محصن من الملاحقة القضائية بتهمة ارتكاب جرائم حرب خلال عملية "الجرف الصامد"**
- **مسؤولون كبار من الطائفة الدرزية يقررون تجديد المعركة ضد "التوربينات"، الأسبوع المقبل**
- **لبنان: ألقينا القبض على شبكة تجسس إسرائيلية في المطار**
- **الولايات المتحدة الأمريكية: "ندين بشدة تصريحات بن غفير المحرضة على الفلسطينيين"**
- **رئيس الوزراء ردًا على تصريح بن غفير: الإرهابيون يستغلون حرية التنقل لكنها لن تكون محدودة**
- **الولايات المتحدة توضح: سيُطلب من إسرائيل تقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين في أي اتفاق مستقبلي مع السعودية**
- **المحكمة العليا تصادق على هدم منزل الفتى (13 عاما) المتهم بقتل شرطي على حاجز شعفاط**

القدس عاصمة فلسطين

- **غالبية الجمهور يعتقدون أنه يجب وقف الإصلاح القانوني وإجراء انتخابات**
- **إصابة ثلاثة من رجال الشرطة بجروح طفيفة نتيجة رشقهم بالحجارة في البلدة القديمة**

مقالات

- **أصدقاء إسرائيل حذروها منذ عامين: إذا لم يتحقق الهدوء، فإن الوضع في الضفة سوف يتدهور**
- **عندما يقول إيتمار بن غفير "العفو يا محمد"**

هولندا: غانتس محصن من الملاحقة القضائية بتهمة ارتكاب جرائم حرب خلال عملية "الجرف الصامد"

"يديعوت أحرونوت"

قضت المحكمة العليا في هولندا، يوم الجمعة (25.8)، بأن رئيس الأركان السابق ورئيس حزب "معسكر الدولة"، بيني غانتس، وكذلك قائد القوات الجوية والمدير العام السابق لوزارة الأمن أمير إيشل – يتمتعان بالحصانة المدنية ولن تتم محاكمتهما في هولندا، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، على خلفية مقتل ستة فلسطينيين في هجوم للقوات الجوية الإسرائيلية خلال عملية الجرف الصامد في غزة.

القدس عاصمة فلسطين

وأبلغت وزارة القضاء في القدس غانتس وإيشل بالقرار. وبذلك، صادقت المحكمة العليا الهولندية فعليا على الأحكام السابقة في هذا الملف من قبل محكمة هولندية والتي اعتبرت غانتس وإيشل محميان من الإجراءات المدنية لأنهما يتمتعان بالحصانة الوظيفية.

وتم رفع الدعوى ضد غانتس وإيشل من قبل المواطن الهولندي الفلسطيني إسماعيل زيادة، في سبتمبر 2019. وطالب زيادة بتعويض مالي بعد ادعائه بأن غانتس – رئيس الأركان أثناء العملية – كان مسؤولا مع إيشل – عن مقتل ستة من أفراد عائلته أثناء غارات للقوات الجوية، أسفرت عن قتل والدته وثلاثة من إخوته وزوجة أخيه وابنة أخيه البالغة من العمر 12 عاماً.

في نهاية عام 2021، أكدت محكمة الاستئناف في هولندا القرار الذي اتخذته محكمة دنيا، وذكرت أنه لا يمكن مقاضاة وزير الأمن آنذاك والمدير العام لوزارة الأمن آنذاك بسبب دورهما في الهجوم على قطاع غزة عام 2014. وتم اتخاذ هذا القرار بعد أن رفضت المحكمة في لاهاي، في يناير 2020، موقف المدعين العامين بشكل قاطع، وزعمت أنها لا تستطيع النظر في مثل هذه القضية لأنها ليست ضمن اختصاصها القضائي. وعادة ما يتم تقديم مثل هذه القضايا إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، بينما حاول زيادة الدفع بأن هذه قضية استثنائية لأنها تنطوي على جرائم حرب.

القدس عاصمة فلسطين

وطالب زيادة المحكمة العليا بإلزام غانتس وإيشل بدفع التعويضات، وقال إنهما لا يتمتعان بالحصانة لأن أفعالهما تُصنف على أنها جرائم حرب – لكن حتى في هذه الحالة، تم رفض طلبه على الفور.

ويشير قرار المحكمة في هولندا، إلى دعوى مدنية مالية مرفوعة ضد غانتس وإيشل، بدلا من رفعها ضد الدولة. فكما هو معتاد في القانون الإسرائيلي، يمكن رفع دعوى مالية ضد الدولة . وليس ضد أولئك الذين تصرفوا بالنيابة عنها.

ورد غانتس على رفض الدعوى بالقول إن "دولة إسرائيل هي أقوى دولة في الشرق الأوسط، وهي أيضًا دولة تحافظ على الأخلاق وطهارة السلاح – ونحن فخورون بذلك. أشكر رجال وزارتي القضاء والخارجية الذين قادوا التحرك الذي أدى إلى إسقاط الدعوى المرفوعة ضدي وضد قائد سلاح الجو اللواء السابق (احتياط) أمير إيشل في هولندا، بسبب إجراء عملياتي تم اتخاذه خلال عملية الجرف الصامد".

وبحسب غانتس فإن "ما جعل من الممكن، من بين أمور أخرى، التعامل مع الدعوى، هو وجود نظام قضائي قوي ومستقل في إسرائيل. نظام قضائي يعتبر الجدار الواقي لجنود وقادة الجيش الإسرائيلي حتى أمام المحاكم الدولية، ومن واجبنا حمايته والحفاظ على قوته واستقلاله".

مسؤولون كبار من الطائفة الدرزية يقررون تجديد المعركة ضد "التوربينات"، الأسبوع المقبل

القدس عاصمة فلسطين

قناة "مكان 11"

هدد قادة الدروز في الجولان بتجديد النضال ضد بناء "التوربينات"، إذا نفذت الحكومة وعدها باستئناف الأعمال، الأسبوع المقبل، وفقا لما كشفته قناة الأخبار "مكان 11".

وبحسب التقرير، قال أحد منظمي الاحتجاج لقناة "مكان 11": "نحن مستعدون للقتال وإذا اضطررنا لذلك فسنقدم التضحيات". وأضاف مصدر في القيادة الدرزية، أنه في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة منع أي ربط بين أزمة المجالس الدرزية في الكرمل والجليل، وأزمة التوربينات، فإنها تعلن أيضاً عن استئناف العمل في الجولان، في اليوم الذي أعلنت فيه عن تحويل الميزانيات إلى المجالس الدرزية.

وأُعلنت الحكومة، في نهاية الأسبوع، أنها ستوافق على خطط الموازنة للمجتمع الدرزي يوم الأحد المقبل – أي قبل يوم واحد من تاريخ العمل المخطط له. وبحسب المنشور، فإن المقصود، من بين أمور أخرى، زيادة في ميزانيات وزارة الداخلية للسلطات الدرزية والشركسية بمبلغ أكثر من 66 مليون شيكل وسلسلة من الميزانيات الإضافية.

وأكد مسؤولون كبار معنيون بالموضوع، أنه لا علاقة بين تجديد أعمال التوربينات والموافقة على الخطة الحكومية، أو نية البدء بالعمل على الخطة الخمسية للمجتمع الدرزي. لكن

القدس عاصمة فلسطين

وثائق الاستشارة القانونية حول الموضوع تعود إلى الأيام الماضية، ويزعم كبار أعضاء الطائفة الدرزية أن هناك محاولة للربط بين الأمور.

لبنان: ألقينا القبض على شبكة تجسس إسرائيلية في المطار

"يسرائيل هيوم"

أعلن مدير جهاز الأمن العام في لبنان، يوم الجمعة (25.8)، أنه تم إلقاء القبض على "شبكة تجسس إسرائيلية" في مطار بيروت.

وبحسب المسؤول اللبناني، إلياس البيسري، فإن الشبكة ضمت شخصين حاولا مغادرة الأراضي اللبنانية، وتم القبض عليهما. وأضاف أن "شبكة التجسس نفذت عمليات داخل لبنان وحاولت مغادرة المطار لكنه تم القبض عليها".

وأشار البيسري إلى أنه تم تحويل المشتبه بهما إلى هيئة القضاء العسكري بناء على التحقيق، وسيقدم الأمن العام لاحقا مزيدا من التفاصيل حول المجموعة التي قال إنها "تشكل خطرا على لبنان واللبنانيين".

من وقت لآخر، ترد أنباء في لبنان عن اعتقال أشخاص لهم صلة ما بإسرائيل، والتحقيق معهم بشبهة التجسس ضد البلاد. على سبيل المثال، ألقي القبض في يونيو الماضي على رجل أعمال أثناء مروره في مطار بيروت في طريقه إلى العراق، بسبب الجنسية الأوروبية التي كان يحملها إلى جانب الجنسية الإسرائيلية.

القدس عاصمة فلسطين

وليس من الواضح ما إذا كان الجواسيس إسرائيليون بالفعل، أو مجرد الشك المفرط من قبل السلطات، الذين يعادون إسرائيل بشكل خاص.

الولايات المتحدة الأمريكية: "تدين بشدة تصريحات بن غفير المحرضة على الفلسطينيين"

"هآرتس"

أدانت وزارة الخارجية الأمريكية، صباح يوم الجمعة (25.8)، تصريح وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الذي قال قبل بضعة أيام إن حريته هو وعائلته في التنقل تأتي قبل حرية الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقالت وزارة الخارجية في بيانها: "بعد تصريح بن غفير التحريضي، ندين كل تعبير عنصري، مثل هذه الرسائل تسبب ضررا كبيرا، خاصة عندما تصدر عن شخصيات في مناصب قيادية".

وأشار بن غفير، في مقابلة مع أخبار 12، يوم الأربعاء، إلى الهجوم الذي وقع في وقت سابق من هذا الأسبوع والذي قُتلت فيه امرأة إسرائيلية بالرصاص على طريق 60، بالقرب من مستوطنة بيت حجاي، وانتقد وزير الأمن قائلا: "أعتقد أن غلانط ببساطة مخطئ في سياسته: نسيج الحياة، ما هو نسيج الحياة؟ حقي وحق زوجتي وأولادي في التنقل في يهودا والسامرة أكثر أهمية من حق العرب في الحركة. حقي في الحياة تأتي قبل الحق في الحركة". وبعد ذلك توجه بن غفير إلى الصحفي محمد مجادلة وقال: "آسف محمد، ولكن هذا هو الواقع".

القدس عاصمة فلسطين

ويوم الخميس نشرت عارضة الأزياء الهولندية من أصول فلسطينية، بيلا حديد، تصريح بن غفير عبر حسابها على إنستغرام، الذي يتابعه قرابة 60 مليون مشترك، وكتبت: "لا يمكن في أي مكان، ولا في أي وقت، وبالتأكيد ليس في عام 2023، أن تكون حياة شخص واحد أكثر أهمية من أي شخص آخر، خاصة ليس بسبب الأصل أو الثقافة أو الكراهية الخالصة."

ورد بن غفير على منشور حديد، واصفا إياها بـ "كارهة إسرائيل" وقال إنه يدعوها إلى كريات أربع. وكتب بن غفير على حسابه في تويتر: "رأيت أنك أخذت جزءًا من مقابلة أجريتها ووزعتها على العالم كله بهدف إظهاري كعنصري ومظلم. إذن، نعم، حقي وحق إخوتي اليهود في السفر والعودة إلى ديارهم بسلام يفوق حق الإرهابيين الذين يقتلوننا، أنا لا أعتذر ولا أتراجع عن كلامي، سأقوله ألف مرة أخرى".

وتصدى بن غفير، أمس، أيضًا، للانتقادات الموجهة إليه، ونشر تغريده باللغة الإنجليزية ادعى فيها أنه تم إخراج كلامه من سياقه. وكتب "قلت إن حق اليهود بألا يتعرضون للقتل يتغلب على حق العرب في يهودا والسامرة في التحرك دون قيود أمنية، ولهذا السبب يجب وضع حواجز على الطرق". واتهم "وسائل الإعلام واليسار المتطرف" بأنهم "يواصلون تأجيج التحريض ضد الحكومة الإسرائيلية في العالم".

رئيس الوزراء يرد على تصريح بن غفير: الإرهابيون يستغلون حرية التنقل لكنها لن تكون محدودة

القدس عاصمة فلسطين

"هآرتس"

رد مكتب رئيس الوزراء، مساء يوم الجمعة (25.8)، على تصريح وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بأن حقه في الحياة أهم من حق العرب في الحركة، وذكر أن "إسرائيل ستواصل الحفاظ على الأمن مع السماح بحرية الحركة للإسرائيليين والفلسطينيين." وجاء بيان نتنياهو هذا باللغة الإنجليزية فقط، ردا على الإدانة الأمريكية لتصريح بن غفير.

ولم يتنصل رئيس الوزراء من كلام بن غفير، وذكر في بيانه أن "الإرهابيين الفلسطينيين يستغلون حريتهم في التنقل لقتل النساء والأطفال والعائلات الإسرائيلية"، وأن "إسرائيل تسمح بأقصى قدر من حرية الحركة للإسرائيليين والفلسطينيين في يهودا والسامرة"، لكن الإرهابيين "نصبوا كمينًا للإسرائيليين في نقاط معينة على طرق مختلفة".

وبحسب مكتب رئيس الوزراء، قُتل 34 مدنياً على يد الفلسطينيين في عام 2023، "كثير منهم أثناء عودتهم إلى منازلهم". ومن أجل منع أعمال القتل الوحشية هذه، تطبق قوات الأمن الإسرائيلية تدابير أمنية خاصة في هذه المناطق. وهذا ما قصده الوزير بن غفير عندما قال: حقي في الحياة يفوق الحق في الحركة".

الولايات المتحدة توضح: سيُطلب من إسرائيل تقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين في أي اتفاق مستقبلي مع السعودية

"هآرتس"

القدس عاصمة فلسطين

أوضحت الولايات المتحدة لإسرائيل أنها ستكون ملزمة بتقديم تنازلات كبيرة لصالح الفلسطينيين في أي اتفاق مستقبلي مع المملكة العربية السعودية، وأن كبار المسؤولين الإسرائيليين الذين قالوا إن هذا لن يكون مطلوبا – يخطئون في قراءة الواقع. فحكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، التي تعتمد على أصوات اليمين المتطرف، ستجد صعوبة في تقديم تنازلات من هذا النوع.

وتم إيصال الرسالة الأمريكية، التي تم النشر عنها لأول مرة على موقع "واللا"، إلى إسرائيل خلال زيارة وزير الشؤون الاستراتيجية رون دريمر لواشنطن، الأسبوع الماضي. والتقى دريمر بكبار المسؤولين في الإدارة، بما في ذلك وزير الخارجية أنتوني بلينكن ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان. وبحسب التقرير، تجاهل دريمر القضية الفلسطينية.

قبل أسبوعين، نشرت صحيفة هآرتس تقريرا عن فجوة كبيرة في الطريقة التي ترى فيها الولايات المتحدة وإسرائيل أهمية العنصر الفلسطيني في أي اتفاق مستقبلي مع المملكة العربية السعودية. في حين تعتقد إدارة بايدن أنه بدون تنازلات كبيرة للفلسطينيين، سيكون من الصعب تمرير الاتفاق في مجلس الشيوخ الأمريكي وإيجاد تأييد له في الرأي العام العربي، يقول مسؤولون كبار في حكومة نتنياهو إنه من غير المتوقع أن تؤثر القضية الفلسطينية على الاتصالات، وأنها ليست ذات أهمية حقيقية للقيادة السعودية.

القدس عاصمة فلسطين

وأوضح كبار أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين الذين تحدثوا مع "هآرتس" أنه بدون تحقيق إنجازات للفلسطينيين، فمن المرجح أن يواجه أي اتفاق مستقبلي مع السعودية وإسرائيل معارضة كبيرة في صفوف حزب الرئيس بايدن.

في بداية الأسبوع، أجرى دريمر مقابلة مع شبكة PBS الأمريكية، وقال إنه في إطار الاتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة، فإن إسرائيل لن تعارض بالضرورة إنشاء برنامج نووي مدني في المملكة العربية السعودية. وأوضح دريمر أنه إذا لم تتلقى السعودية مطالبها في المجال النووي من الحكومة الأمريكية، فقد تتسلمه من دولة أخرى، مثل الصين أو فرنسا. وأضاف دريمر، وهو أحد الوزراء المقربين من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أن "هناك دولا في الشرق الأوسط مزودة أسلحة نووية مدنية، وهذا شيء مختلف عن الأسلحة النووية".

وفي المقابلة، سُئل دريمر أيضًا عن المركب الفلسطيني في الاتفاق مع السعودية، فقال إنه "لن يتفاوض على شاشة التلفزيون". وأضاف أن إسرائيل "مهتمة أيضًا بالسلام مع الفلسطينيين"، وأن المعنى الرئيسي للاتفاق بالنسبة للسعودية هو ترسيخ علاقاتها مع الولايات المتحدة.

المحكمة العليا تصادق على هدم منزل الفتى (13 عاما) المتهم بقتل شرطي على حاجز شعفاط

"هآرتس"

القدس عاصمة فلسطين

سمحت المحكمة العليا يوم الخميس (24.8) للدولة بهدم منزل الصبي، البالغ من العمر 13 عامًا ونصف، الذي طعن شرطيًا عند حاجز شعفاط في فبراير. ورفض القاضيان أليكس شتاين وجيلا كنافي–شتاينتس الالتماس الذي تم رفعه ضد قرار الهدم، بينما عارض القاضي عوزي فوجلمان، في رأي أقلية، عملية الهدم. وفي المداولات التي أجرتها المحكمة، يوم الاثنين، ادعى أفراد الأسرة أنهم لم يكونوا على علم بنوايا الصبي، وبالتالي لم يكن لديهم خيار لمنع الفعل.

يذكر أنه في 13 فبراير، سافر الصبي م. ز، وهو يحمل سكيناً على متن حافلة كانت تمر عبر حاجز شعفاط، وعندما صعد الشرطي أصيل سواعد لإجراء التفتيش، طعنه الصبي في رقبته. وقام حارس الأمن الذي كان بجوار الشرطي بإطلاق النار على الصبي فأصاب سواعد، الذي توفي بعد وقت قصير بسبب فقدان الدم بسبب. ووجهت إلى الصبي تهمة القتل وأرسل إلى نزل مغلق مخصص لأمثاله، لأن القانون ينص على أنه لا يمكن إرسال قاصر يقل عمره عن 14 عامًا إلى السجن أو الاحتجاز. ولا تزال محاكمته مستمرة. وفي يونيو، أمر قائد الجبهة الداخلية، رافي ميلو، بهدم منزل العائلة في مخيم شعفاط للاجئين.

وقالت جيسيكا مونتال، المديرة العامة لمركز حماية الفرد التي مثلت عائلة الصبي: "من العار أن توافق المحكمة العليا على هدم منزل في ظل ظروف تتطلب عدم قيامها بذلك: صبي يبلغ من العمر 13 عامًا، لم يقتل أحدًا فعليًا، وتصرف بشكل متهور دون أي

القدس عاصمة فلسطين

إمكانية لتدخل والديه. يقول البعض أنه ليس من الضروري القيام بانقلاب لكيلا تقوم المحكمة بحماية حقوق الإنسان للفلسطينيين. هذا الحكم يظهر أنه للأسف هناك حقيقة في هذا الادعاء".

غالبية الجمهور يعتقدون أنه يجب وقف الإصلاح القانوني وإجراء انتخابات

"معاريف"

تعتقد أغلبية الجمهور أن على الحكومة أن توقف تشريع الإصلاح القانوني وتطلب ثقة الشعب في الإصلاح في انتخابات جديدة، وفقا لما جاء في استطلاع أجراه مركز تعزيز العدالة في إسرائيل، من خلال معهد أبحاث جيغورتوغرافيا.

59% من أصحاب الرأي (باستثناء من أجابوا بأنه لا رأي لهم) و54% من مجموع المشاركين في الاستطلاع يعتقدون أنه على الحكومة وقف تشريع الإصلاح القانوني وطلب ثقة الشعب في الإصلاح الجديد من خلال انتخابات جديدة. ويعتقد 63% من أصحاب الرأي (57% من الجمهور) أن على الحكومة إيقاف تشريع الإصلاح القانوني وطلب ثقة الشعب من خلال استفتاء تجريه هيئة مهنية مستقلة.

كما تبين أن 57% من أصحاب الرأي (51% من الجمهور) يعتقدون أن على الحكومة وقف تشريع الإصلاح القانوني وبدلاً من ذلك عقد اجتماع تأسيسي يتكون من ممثلي كافة شرائح الشعب ووضع دستور يحدد قواعد الحكم والقانون. كما يظهر الاستطلاع أن أكثر

القدس عاصمة فلسطين

من ثلث أصحاب الرأي الذين صوتوا لليكود في انتخابات الكنيست الأخيرة (حوالي ثلث مجموع المشاركين الذين صوتوا لليكود)، يعتقدون أن على الحكومة وقف التشريع القانوني وإلغاء التشريعات القانونية والعودة إلى الشعب لطلب ثقته في تنفيذ الإصلاح.

تم إجراء الاستطلاع من قبل معهد أبحاث جيغورتوغرافيا برئاسة البروفيسور آفي دجاني والدكتور مينا دجاني، بمشاركة 1013 مشاركا، يمثلون عينة تمثيلية لعامة الجمهور في إسرائيل. وبلغ خطأ العينة 3.07%. وشمل الاستطلاع أيضا تركيزا من بين ناخبي الليكود وشمل عينة وطنية تمثيلية قوامها 500 شخص صوتوا لليكود في انتخابات الكنيست الأخيرة.

وقال المحامي إيهود بيلغ، مدير مركز تعزيز العدالة في إسرائيل، إن "الناس لم يثقوا في الإصلاح القانوني الذي تروج له الحكومة، من بين أمور أخرى، لأنه لم يتم سؤالهم عنه وعن الإصلاح بكل تفاصيله. ولم يعرض عليهم في الحملة الانتخابية الأخيرة. ولذلك، فإن الحكومة لا تملك السلطة الأساسية لتنفيذ تغيير النظام، الذي تحاول الترويج له كجزء من الإصلاح، لأنها تتصرف دون ثقة من الشعب، كما ثبت في هذا الاستطلاع."

إصابة ثلاثة من رجال الشرطة بجروح طفيفة نتيجة رشقهم بالحجارة في البلدة القديمة

"معاريف"

القدس عاصمة فلسطين

أصيب ثلاثة من رجال شرطة منطقة القدس بجروح طفيفة، يوم الجمعة (25.8)، نتيجة رشقهم بالحجارة خلال أعمال شغب وقعت في باب الأسباط، في البلدة القديمة بالقدس.

وكانت قوة من الشرطة قد حاولت فحص مشبوه في باب الأسباط، لكنه رفض الفحص وبدأ بمهاجمة أفراد الشرطة. وفي مرحلة ما، بدأ عدد آخر من الشباب المتواجدين في المنطقة بمهاجمة عناصر الشرطة ورشقوهم بالحجارة وأشياء أخرى، وقام بعضهم بضرب عناصر الشرطة والمارة المتواجدين في المنطقة مما أدى إلى إصابتهم.

وأصيب ثلاثة من رجال الشرطة بجروح طفيفة نتيجة رشق الحجارة. وقام أحد رجال الشرطة، الذي أصيب بالحجارة التي ألقيت عليه، بإطلاق طلقة تحذيرية في الهواء بعد أن شعر بالخطر.

واستخدمت الشرطة القوة لصد مثيري الشغب. وتم إلقاء القبض على المشتبه به الذي هاجم رجال الشرطة أثناء التحقيق معه، وتم نقله إلى "محطة داود" للتحقيق معه. وتم استدعاء قوات كبيرة من الشرطة إلى مكان الحادث، واستعادة النظام وأقيمت صلاة الظهر في الحرم القدسي كالمعتاد.

مقالات

أصدقاء إسرائيل حذروها منذ عامين: إذا لم يتحقق الهدوء، فإن الوضع في الضفة سوف يتدهور

القدس عاصمة فلسطين

جاكي حوجي/ "معاريف"

كلمة "إيران" تكررت هذا الأسبوع عدة مرات على لسان مسؤولين كبار في القدس. وتبين من القرائن وما تسرب من الأجهزة الأمنية عقب مقتل المستوطنة بات شيباع نيجري قرب الخليل، أن الإيرانيين يعملون هنا بدوام كامل وبنجاح كبير.

الإيرانيون لم يخترعوا شيئا ولم يتصرفوا بدون سبب. لقد ردوا لإسرائيل ثمن ما فعلته بهم لسنوات. عن الحرب السرية، القريبة والبعيدة، التي قاموا بها داخل أراضي إيران، وعن أنشطتها ضدها وضد أصدقائها على مختلف حدود إيران مع جيرانها – في العراق وسوريا ودول عربية أخرى وبعض دول مركز آسيا.

قبل نحو عام ونصف قرر معسكر المقاومة إقامة قاعدة، رأس جسر، أمام إسرائيل. وقامت حماس والجهاد الإسلامي، بالتنسيق والتشجيع من أصدقائهما في طهران وبيروت، بتوحيد المسلحين من جنين ونابلس. وهكذا نشأت كتائب عرين الأسود وكتائب جنين، وهكذا وصلنا إلى الهاوية. وبذلك، فعل الإيرانيون وأصدقاؤهم الفلسطينيون بإسرائيل ما فعلته دول الخليج بالنظام السوري في سنوات الحرب الدموية.

يكتشف جهاز استخبارات أجنبي ثغرة أو ضعفًا في مستوى الحكم في بلد مستهدف، ويشتري الموالين المحليين ويغذيهم بالمال والأسلحة. وفي حالة الأسد، كان الهدف هو إسقاط النظام لأنه كان حلقة وصل مركزية في المعسكر الإيراني. وسارع أصدقاء الرئيس

القدس عاصمة فلسطين

السوري إلى إنقاذه وأفشلوا المخطط، لكن قبل أن يحدث كل هذا كان أعداء البعث قد أضعفوا النظام واستنزفوا دمه.

وفي حالتنا فإن الهدف النهائي لأعدائنا هو زعزعة استقرار الضفة الغربية حتى انهيار السلطة الفلسطينية، أو رحيل أبو مازن، ومن ثم السيطرة عليها. والهدف الثانوي هو إنهاك إسرائيل وخلق الانقسام والتشرذم داخلها. لقد بدأت هذه الحملة، التي ليس لها اسم، في أوائل عام 2022. وشعر الإيرانيون وحلفاؤهم بالتشجيع من عملية حارس الجدار في مايو 2021.

لقد حاربت إسرائيل حماس ووجدت صعوبة في توجيه ضربة حاسمة لها، وفي المقابل، حدث انتعاش مفاجئ في صفوف عرب إسرائيل. ومثلنا جميعا، لاحظوا أن إسرائيل تنزلق إلى أزمة سياسية من شأنها أن تضعفها، واعتبروا ذلك بمثابة تشجيع. بالطبع، لم يتصوروا أن هذا الضعف سيؤدي بعد عام إلى أزمة حادة، مفيدة جداً لهم، في قيادة الجيش الإسرائيلي.

لكن الثغرة الرئيسية التي دخلوا منها، فُتحت تحديداً في رام الله. لقد تقوضت قوة السلطة، وفي الواقع «استدعتهم» للسيطرة على مناطق ضعفها. كان ذلك بعد سنوات عملت خلالها عدة قوى جبارة على إنهاك السلطة، كل بطريقتها الخاصة. الأميركيون حرموها من ميزانيات المساعدات، والأوروبيون قرروا أن كل يورو يستثمرونه في الفلسطينيين سيذهب مباشرة إلى المشروع الذي خصص له، وليس عن طريق السلطة كما في السابق. وسنت

القدس عاصمة فلسطين

إسرائيل قانونًا لخصم أموال من السلطة لقاء ما تدفعه السلطة من مخصصات للإرهابيين وغيرت سياستها تجاه السلطة الفلسطينية. إذا كانت السلطة الفلسطينية تعتبر في الماضي شريكة لها في الحرب ضد الإرهاب، فقد عاملتها إسرائيل في السنوات الأخيرة كعبء ورفضت أي مبادرة لتدعيمها.

لقد رأت حماس وحزب الله وأصدقاؤهما في إيران كل ذلك، ومثل التجار الأذكياء عرفوا كيف يغتنمون الفرصة. وبدأوا بإرسال الأسلحة إلى المناطق عبر الأردن. لقد فعلوا ذلك من خلال معبر "اللنبي" أو من خلال المهربين الذين تم إرسالهم إلى المناطق الميتة على طول الحدود. والى جانب ذلك، أرسلوا الأموال من بعيد، بالوسائل الرقمية. وهكذا أنشأوا مجموعات مسلحة في نابلس وجنين، ويحاولون العمل بشكل مماثل في طولكرم وأريحا. إنها حرب عصابات بكل ما للكلمة من معنى. المقاتلون مسلحون يداهمون منطقة مألوفة، بالأسلحة النارية، ويعودون على الفور إلى مخبأهم.

الحملة ضد النظام السوري بدأت من قبل السعوديين والقطريين والإمارات العربية المتحدة. لقد أسس كل منهم فصيلاً مسلحاً في مختلف مناطق النفوذ تحت سمع وبصر الأسد. ثم ضخوا الأموال إلى الموالين لهم، وأرسلوا الأسلحة ووجهوا سياستهم. وفي ذروة الحملة، قاتل أكثر من 20 فصيلاً ضد البعث، معظمها في المدن الكبرى ومحيطها. في المقابل، يتمتع المعسكر الإيراني الفلسطيني ببنية تحتية جاهزة. لولا آلية الردع الإسرائيلية المتطورة، لكان وضعنا اليوم أسوأ بكثير.

القدس عاصمة فلسطين

شخص مُلم

قبل بضعة أيام تحدثت مع مسؤول دبلوماسي من إحدى الدول القريبة منا. شخص يعرف صناع القرار في إسرائيل أفضل من معظم الإسرائيليين. يعرف وجوههم وأسمائهم، وخاصة أفعالهم. وهو يتحدث، لأول مرة منذ سنوات، عن فقدان ثقة حكومته بإسرائيل. يقول إنه لم يعد من الممكن الثقة، فهم يقولون شيئًا ويفعلون شيئًا آخر. حتى النظام الأمني فشل في إنقاذنا من هذا. يعطينا ضابط كبير كلمة، وفي اليوم التالي يقلب المستوى السياسي الأمر رأساً على عقب.

وقال إن هذا كله تم الشعور به بشكل خاص بعد قمة العقبة وقمة شرم الشيخ. لقد اجتمعت إسرائيل والفلسطينيون والمصريون والأردنيون والأميركيون لمحاولة تهدئة الوضع في المناطق. كان ذلك في شهر فبراير، عندما كان الاستقرار الأمني في الضفة الغربية غير مستقر بالفعل، لكنه لا يزال كما هو اليوم. يتذكر أنه كانت هناك محادثات جيدة. أعطت إسرائيل وعوداً تهدف إلى الطمأنة. تجميد مؤقت لخطط البناء في المستوطنات، وتقليص النشاط العملياتي داخل المدن الفلسطينية. لكنه تم انتهاك كل شيء خلال وقت قصير.

قررت التحدث معه عن النشاط العملياتي في المدن الفلسطينية. في كل ليلة تقريباً، ولمدة عامين وأكثر، يقوم الجيش الإسرائيلي ووحدات خاصة من حرس الحدود بمداهمة منازل الأشخاص المطلوبين واقتيادهم للاستجواب. وتساءلت عما هو متوقع من إسرائيل، إذا

القدس عاصمة فلسطين

كان كل هؤلاء ينفذون أو يخططون لهجمات إطلاق نار ضد الجنود والمدنيين الإسرائيليين، فمن حق إسرائيل لا بل من واجبها العمل ضدهم.

فأجاب: نحن نتفهم حاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها، لكن يجب أن يتم ذلك باعتدال. لم تعتقلوا فقط من تحرك ضدكم، بل أيضاً النشطاء الذين تحدثوا ضدكم في وسائل الإعلام، وأيضاً أولئك الذين عبروا فقط عن فكرة أو رغبة في التحرك ولم يتحركوا بعد. وأضاف أن الأعداد كبيرة جدًا وغير ضرورية.

يجب أن نقول بصدق أنه هو وشركاؤه حذروا من عمق هذا النشاط قبل عامين. حتى في ذلك الحين، قالوا إنهم يتفهمون أسباب ذلك، لكنهم حذروا من أن المنظمات الفلسطينية سترد على استخدام إسرائيل للقوة بعنف شديد، وطلبوا من إسرائيل إظهار ضبط النفس الجراحي. هذه الاعتقالات مفرطة، صرخ أبو مازن ورجاله، وصرخ معهم آخرون أيضاً. وعندها حدث المتوقع.

وخلص إلى أن الشعور اليوم هو أن حكومتكم غير منزعجة من علاقاتها الخارجية. ليس من الأردنيين، وليس من المصريين، وليس من البيت الأبيض أو وزارة الخارجية. وهنا اختار الكلمات دبلوماسيا. قال: نحن نفهم أنكم في وضع غير عادي، لكنكم تؤذون أنفسكم.

عندما يقول إيتمار بن غفير "العفو يا محمد"

كارولينا لاندسمان/ "هآرتس"

القدس عاصمة فلسطين

يُنقل عن جولدا مئير قولها إن السلام سيأتي عندما يحب العرب أطفالهم أكثر مما يكرهوننا. من الصعب أن نفكر بصيغة أكثر كمالا للنظرة الإسرائيلية للعالم. لقد ولدنا نحن من أجل السلام الذي سيأتي، وهم ولدوا من أجل الإرهاب الذي سيأتي.

ينعكس "نضج" إيتمار بن غفير في حقيقة أنه لم يعد يغني "الموت للعرب"، بل يعزف على أغنية "الموت للإرهابيين". يحرص على التهذيب. وعندما يعترف بأن "حقي وحق زوجتي وأولادي في التجوال في طرقات يهودا والسامرة أهم من حق العرب في المرور"، يحرص على الاعتذار، على مسمع العربي الموجود في الغرفة ويقول "العفو يا محمد".

هذا ليس مقالاً آخر عن بن غفير، بل عن عظمة الصحافي محمد مجادلة. ليست هناك كلمة أخرى لوصف المطلوب منه كي يتصرف بضبط النفس وعدم الانجرار إلى العنف. أنا، في البيت، أردت كسر التلفاز. ويمكنني فقط تخيل ما الذي شعر به مجادلة وما الذي شعر به المشاهدون العرب. هذا هو وزير الأمن الوطني، أليس كذلك؟

عنف؟ لا أعتقد أن بإمكاننا محاربة شعب سلبي أكثر من الشعب الفلسطيني. كيف ينجح الفلسطينيون في ضبط أنفسهم إزاء الاستيطان والسلب والطرد والعنف، المشروع وغير المشروع، الذي يتعرضون له من قبلنا منذ عقود، وكل ذلك مع استغراب يهودي متوارع يتظاهر بأننا ضحايا ولنا حقوق وراثية ومتاهات من التورع وأكوام من الجشع، يسرقون ويبكون. دولة عظمى نووية، مليئة بالأموال، ولها جيش فتاك وعدد من القضاة، وهي غير

القدس عاصمة فلسطين

مستعدة للتنازل حتى عن شبر واحد، ثم تتباكى وتقول بأن ما تريده هو فقط العيش بهدوء. ولكن هؤلاء البرابرة لا يسمحون لها بذلك. ويلنا، ويلنا وويلنا.

انظروا ما الذي يحدث للعربي الذي يحب أولاده أكثر مما يكرهنا. رجل الأعمال الكندي – الفلسطيني خالد السبعاوي، الذي اشترى أراضي في مناطق "B" لإقامة حي للطبقة الوسطى الفلسطينية، اضطر إلى تجميد البناء بسبب تنمر المستوطنين. وهو الآن يطالب بمبلغ 18 مليون شيكل من ستة مستوطنين ومن الشرطة والجيش (تقرير هاجر شيزاف، "هآرتس"، أمس). في لائحة الدفاع التي قدمها المحامي من جمعية "حوننو"، ادعى الستة أن أفعالهم جاءت في إطار "نشاطات احتجاج شرعية"، ويسري عليها التقادم، وليس للمحكمة أي صلاحية في مناقشتها. أي أن ما فعلوه يعتبر مشروعاً، لكن يسري عليه التقادم وليس للمحكمة صلاحية، رغم أننا لم نفعل ذلك. هذا إذا كنت قد فهمت الأمر بشكل صحيح.

هذا لا شيء مقابل رفضهم للآخر بسبب شعورهم بالنقص ذاته في أنفسهم: حسب أقوالهم، يدور الحديث عن "مجتمع يدفع قدماً بالمصالح الوطنية الفلسطينية"، لأن هؤلاء الأوباش يحاولون تسجيل الشقق في الطابو (الحديث يدور عن مناطق "B" أليس كذلك؟)، كجزء من خطة بناء ستؤدي إلى استقلال فلسطيني. "المدعية تعمل كذراع تنفيذي من القطاع الخاص لمصالح وطنية فلسطينية". لقد تعذر عليّ فهم كيف يسمح للفلسطينيات بالولادة دون أن يتهمهن المستوطنون بالإرهاب. ليس هذا فقط، حسب أقوالهم، فإن إقامة المشروع

القدس عاصمة فلسطين

تمت على نمط "ربط البناء العربي الجديد بهدف خنق المستوطنات اليهودية"، الأمر الذي يؤدي إلى "خطر أمني على أبناء المستوطنة اليهودية". إذا نجح السبعاوي في الحفاظ على سلامة عقله، فهو يستحق جائزة نوبل للسلام.

لم يعد بالإمكان سماع المزيد من الذرائع اليهودية. لن يكون أي خيار في القريب عدا عن منع استخدام اللغة العبرية لبضع سنوات في محاولة لإخراج هوس الاستيطان المسيحاني منها. قوموا بترسيم الحدود وغادروا إلى هذا الجانب من الحدود وانقلوا المستوطنين من هناك واسلكوا مثل البشر، حتى لو وعدكم الله بهذه البلاد ودفع إبراهيم ثمن مغارة الحرم الابراهيمي. في الوقت الذي عانيتم فيه في الشتات، كانت هذه البلاد حاملاً، وولدت الشعب الفلسطيني. هذه هي الحياة. هذا يحدث. هنا شعبان، كلاهما يستحق العيش مثل البشر. واجهوا ذلك.